الأمم المتحدة

A/ES-10/998 – S/2024/451

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
10 June 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 7 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لقد مرت ثمانية أشهر من الأهوال التي لا هوادة فيها مع استمرار إسرائيل في العدوان الذي تشنه بهدف الإبادة الجماعية على قطاع غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، حيث واصلت قوات الاحتلال التابعة لها (قوات الاحتلال الإسرائيلية) ومستوطنوها المتطرفون تصعيد وحشيتهم وسفك المزيد من دماء الأبرياء وتدمير كل ما يعترض طريقهم. ولقد انقضت 57 عاما من المعاناة والعذاب المتواصلين للشعب الفلسطيني الرازح تحت نير الاحتلال الاجنبي الإسرائيلي. وفي 5 حزيران/يونيه 2024، دخل هذا الاحتلال عامه الثامن والخمسين على نحو لا يعقل.

وبينما قام الشعب الفلسطيني، ومع بقية العالم أجمع تقريبا، بإحياء هذه الذكرى السنوية المهيبة بتوجيه نداءات لوقف إطلاق النار ودعوات لإنهاء هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني ونظام الفصل العنصري البغيض، انتهزت إسرائيل الفرصة مرة أخرى بدلا من ذلك للاستفزاز والتحريض والقتل والتدمير.

وفي القدس الشرقية المحتلة، نظم المستوطنون المتطرفون مرة أخرى ما يسمى ب "مسيرة الأعلام" للاحتفال بضم إسرائيل غير القانوني للمدينة، متفاخرين حرفيا بازدراء إسرائيل للقانون الدولي والمجتمع الدولي ككل. وجابوا أرجاء المدينة مرددين خطاب الكراهية المعادي للفلسطينيين والعرب والمسلمين والمسيحيين، وهم يضايقون المدنيين الفلسطينيين ويرهبونهم ويعتدون عليهم، ومن بينهم صحفي تعرض للضرب بعنف من قبل حشد من الشبان الإسرائيليين المسلحين.

وعلاوة على ذلك، اقتحم أكثر من 900 مستوطن إسرائيلي حرم المسجد الأقصى في ذلك اليوم تحت أنظار قوات الاحتلال الإسرائيلية وأدوا شعائر دينية يهودية في انتهاك مباشر للوضع التاريخي والقانوني القائم. ومن الواضح أن هذا الاقتحام كان بتحريض واضح من مسؤولين إسرائيليين، بمن فيهم

210624 200624 24-10301 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أعضاء في ائتلاف رئيس الوزراء، الذين يواصلون التهديد بإشعال حرب دينية ذات عواقب كارثية. وفي هذا الصدد، أعلن ما يسمى ب "وزير الأمن القومي" الإسرائيلي، الإرهابي المتطرف المتهم من قبل إسرائيل، بن غفير: "سنسير ... وسيصعد اليهود إلى [المسجد الأقصى]. أخبرني جميع الجنرالات في غزة أنه في كل منزل يدخلونه يرون صور [المسجد الأقصى]، لذلك يجب ضربهم في المكان الأكثر أهمية بالنسبة لهم".

كما قام المستوطنون الإسرائيليون اليوم، بناء على دعوات زعيمهم المتكررة لقتل الفلسطينيين وطردهم والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، بإضرام النيران في المنازل والسيارات وبساتين أشجار الزيتون في ثلاث قرى في الضفة الغربية، مما أدى إلى ترويع سكان بيتين وبرقة ودير دبوان بالقرب من رام الله، وكل ذلك بتواطؤ من قوات الاحتلال الإسرائيلية.

وهذه ليست أعمال عنف وإرهاب عشوائية. هذه هي السياسة الرسمية للدولة الإسرائيلية، التي يرعاها ويقودها مسؤولون إسرائيليون. ومع ذلك، لا توجد مساءلة حتى الآن، مما يزيد من جرأة الحكومة الإسرائيلية وقوات الاحتلال التابعة لها، بما في ذلك ميليشيات المستوطنين. وكما أكد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، إن "تفشي الإفلات من العقاب على هذه الجرائم أمر شائع منذ فترة طويلة جدا في الضفة الغربية المحتلة"، ولا يزال السكان المدنيون الفلسطينيون هناك "يتعرضون يوما بعد يوم لسفك الدماء بشكل غير مسبوق".

وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل في قطاع غزة بوحشية متزايدة ارتكاب المجازر بحق المدنيين الفلسطينيين أينما حلوا. وتواصل إسرائيل هجماتها الغاشمة جوا وبرا وبحرا كل يوم في جميع أنحاء غزة، في الشمال والوسط والجنوب، وتُحوِّل هذا الشريط الصغير من الأرض، الذي وُصف تارة بأنه "أكبر سجن مفتوح في العالم" وتارة أخرى بأنه "معسكر اعتقال" إلى مقبرة للأطفال الفلسطينيين وأمهاتهم وآبائهم وعائلاتهم.

ومرة أخرى، استهدفت إسرائيل مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تؤوي الأسر النازحة، وقتلت وجرحت المدنيين وألحقت الدمار بممتلكات الأمم المتحدة، في انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية حصانات الأمم المتحدة وامتيازاتها. واستهدفت هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلية نحو 186 منشأة تابعة للأونروا منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 في انتهاك متعمد لحرمة مباني الأمم المتحدة.

وفي 5 حزيران/يونيه، هاجمت إسرائيل مدرسة تابعة للأونروا في مخيم النصيرات للاجئين كان 000 6 من الفلسطينيين النازحين يحتمون بها. وقتل ما لا يقلُّ عن 37 فلسطينيا في ذلك الهجوم، من بينهم أطفال ونساء ومسنون، وأصيب عشرات آخرون بجروح ولحقت أضرار جسيمة بالمدرسة. وأعلنت قوات الاحتلال الإسرائيلية أنها قصفت المدرسة عمدا وأعقبت ذلك الهجوم بغارة أخرى اليوم على مدرسة تابعة للأونروا في مخيم الشاطئ للاجئين، مما أسفر عن مقتل 3 فلسطينيين وجرح 15 آخرين.

وزادت هذه الهجمات من ترهيب وترويع الأسر الفلسطينية التي شردت مرارا وتكرارا، وأجبرت على الفرار من منازلها ومن الملجأ تلو الآخر خوفا من العدوان الإسرائيلي، دون أن تجد مكانا آمنا أو ملاذا. وكما صرح مدير التخطيط في الأونروا، سام روز، مؤخرا في أعقاب الهجوم على مخيم النصيرات: "لقد رأينا هذا مرارا وتكرارا لدرجة أنه يكاد يصبح أمرا طبيعيا. في النزاعات السابقة، كانت حوادث فردية من هذا القبيل تسبب صدمة وغضبا وتبقى في الذاكرة إلى الأبد. في حين أنه يبدو في هذا النزاع أن هذه الحادثة ستحل محلها حادثة أخرى في غضون أيام قليلة ما لم ينته كل شيء ..... لقد ألفنا مشهد الرعب".

وبلغ عدد الضحايا في غزة الآن 731 36 فلسطينيا قتلوا و 530 83 جرحوا على يد إسرائيل، بينما لا يزال ما يقدر بنحو 000 10 من الأطفال والنساء والرجال في عداد المفقودين. ولقد قتلتهم قنابل إسرائيل وقذائفها ورصاصها، وإمدادات لا تنتهي من الأسلحة التي لا تزال تنقل إلى السلطة القائمة بالاحتلال من قبل حلفائها، والأمراض والجوع والتجفاف وسط استفحال المجاعة مع إمعان إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في فرض قبضتها الخانقة على المساعدات الإنسانية، وحرمان شعبنا من الغذاء والماء والدواء والوقود، وتعريضه لأشد الظروف المعيشية سوءا ولاإنسانيةً.

إننا نطالب بوضع حد لهذه الوحشية. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك وفي المقام الأول مجلس الأمن، أن يتصرف الآن بكل الأدوات المشروعة المتاحة له لوضع حد لجميع هذه الفظائع الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويجب أن تكون هناك مساءلة. ويجب احترام أحكام القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وأوامر التدابير التحفظية الصادرة عن محكمة العدل الدولية، وتنفيذها على الفور لوقف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني.

إننا نحث جميع الدول والشعوب ذات الضمير الحي على العمل الآن لضمان وقف إطلاق النار وحماية حياة البشر وصونها وإنقاذ آفاق السلام. فالقانون الدولي – وما تبقى من نزاهة وأخلاق إنسانية – يلزم بالعمل الدولي الآن. ولا يمكن للشعب الفلسطيني أن ينتظر أكثر من ذلك تحقيق العدالة والحرية.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على رسائلنا السابقة البالغ عددها 838 رسالة، والتي وجَّهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 31 أيار/مايو 2024 (A/ES-10/997-S/2024/424) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم